

البنك العربي المتحد يساهم بمبلغ 250 ألف درهم لنادي الثقة للمعاقين

مساهمة البنك للنادي متواصلة في تقديم دعم غير محدود لذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الإمارات

الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 19 يناير 2015 - قدم البنك العربي المتحد مساهمة بقيمة 250 ألف درهم لنادي الثقة للمعاقين، ليضيف علامة مضيئة أخرى في سجل العلاقة طويلة الأمد التي تربط البنك بهذا النادي الذي يقدم دعماً بالغ الأهمية لذوي الاحتياجات الخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وخلال حفل أقيم في الثامن عشر من يناير 2015، قدم بول تروبريدج، الرئيس التنفيذي للبنك العربي المتحد، وعوني العلمي، نائب الرئيس التنفيذي للبنك، شيك المساهمة إلى مسؤولي نادي الثقة للمعاقين، برئاسة رئيس مجلس إدارة النادي سعادة طارق سلطان بن خادم.

ويواظب البنك العربي المتحد على تقديم مساهمة مادية سنوية إلى نادي الثقة للمعاقين منذ العام 2003، وعلى دعم المواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير فرص العمل لهم. كما يريعي البنك وبشكل حصري برنامج الحصص التدريبية التي يُقيمها النادي بهدف دمج المواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع المحلي، وتوفير فرص العمل لهم.

وقال بول تروبريدج، الرئيس التنفيذي للبنك العربي المتحد، في حديث له بهذه المناسبة: "لطالما شكلت المسؤولية الاجتماعية ركيزة أساسية في نشاطات البنك العربي المتحد. واننا وبموازاة النمو المتواصل الذي يحققه البنك، نولي أولوية مطلقة للعمل على تعزيز جهودنا بدعم المبادرات التي تعود بالنفع على المجتمع الذي ننتمي إليه، هذا المجتمع الذي يعيش، ويعمل ضمنه عملائنا. ويُعتبر دعم ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم المساعدة التي يحتاجونها للاندماج الكامل في المجتمع والقوى العاملة قضية نبيلة. واذ نلمس جهود نادي الثقة للمعاقين، وحرصهم الدائم على توفير برامج إعادة التأهيل الفعالة، فاننا نفخر بتعزيز شراكتنا معهم، ونتطلع إلى دعم النادي في جهودهم خلال العام المقبل".

ودأب البنك العربي المتحد خلال السنوات الماضية على منح الأولوية لتوظيف المواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة والعمل بشكل وثيق مع المؤسسات التي تدعم مساهمتهم في المجتمع. بالإضافة الى مواصلة البنك تعزيز علاقاته مع نادي الثقة، فقد بادر مؤخراً إلى دعم مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية التي تركز على إعادة تأهيل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من كافة شرائح المجتمع.

- انتهى -

حول البنك العربي المتحد:

تأسس البنك العربي المتحد في عام 1975 كمشروع مشترك ضم العديد من المستثمرين الإماراتيين ومؤسسة سوسيتيه جنرال. وانطلاقاً من مقره الرئيسي الكائن في إمارة الشارقة، وفروعه ومكاتبه التي بلغت 27 فرعاً ومكتباً كما في 31 سبتمبر 2014 منتشرة في مختلف أرجاء دولة الإمارات العربية المتحدة، يقدم البنك خدماته المالية لعملائه سواء من الأفراد أو الشركات. وقد حصل البنك على جائزة تقديرية باعتباره مزود الحلول الرائد لقاعدة متزايدة من المؤسسات التجارية والصناعية عبر مختلف الإمارات السبع.

ومن خلال مجموعة الخدمات المصرفية الشاملة التي يوفرها البنك العربي المتحد للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، والتمويل التجاري، والخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وخدمات الخزينة، أصبح البنك الوجهة المفضلة للعديد من القطاعات المؤسسية في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومع إطلاق خدمة "صدارة" للخدمات المصرفية المتميزة، والخدمات المصرفية الإسلامية، وبرنامج "مكافآت البنك العربي المتحد"، وسّع البنك قاعدة العملاء الأفراد، مع وضع المزيد من الخطط التوسعية في المستقبل. ورسخت هذه المبادرات ومستوى الأداء المتميز الذي يتقدم سنة بعد سنة، مكانة البنك العربي المتحد كواحد من أسرع البنوك نمواً في المنطقة.

يحتل البنك المركز 23 ضمن قائمة أكبر الشركات المدرجة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويعد ضمن قائمة أكبر 50 بنكاً في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث القيمة السوقية. وقد أعلن البنك العربي المتحد عن أرباح قياسية صافية بلغت 552 مليون درهم إماراتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، بزيادة قدرها 35% مقارنة مع 2012، وهو أعلى معدل لصافي الأرباح السنوية التي يسجلها البنك حتى تاريخه. وفي النصف الأول من عام 2014، أعلن البنك العربي المتحد عن تسجيل صافي أرباح مرحلية بلغت 328 مليون درهم إماراتي بزيادة قدرها 26% مقارنة مع الأرباح المسجلة في الفترة نفسها من عام 2013.



وفي ديسمبر 2007، أبرم البنك العربي المتحد اتفاقية تحالف إقليمي استراتيجي استحوذ من خلالها البنك التجاري القطري، وهو أكبر بنك للقطاع الخاص في قطر، على 40% من أسهم البنك العربي المتحد. ويعد الأداء المالي القوي للبنك العربي المتحد الذي سجله في السنوات اللاحقة مؤشراً على الفوائد التي جناها من خلال تحالفه الاستراتيجي مع البنك القطري .

وأبرم البنك التجاري القطري تحالفاً مماثلاً مع بنك عمان الوطني وبنك ألترناتيف التركي، الأمر الذي ساهم في توفير أرضية صلبة لتحقيق النمو في المستقبل بالنسبة للبنوك الأربعة.